جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
وتحت إشراف:
المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي
و بالتعاون مع: مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية
ملتقى الدكتوراه الدولي متعدد الاختصاصات(IPPM'20)

الطبعة الأولى، 23--26 فيفري 2020
الموضوع: التكنولوجيا الحديثة وجودة الحياة

"ضمانات الضحية في الدعوى العمومية بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي"

مشروع أطروحة دكتوراه اعداد الطالب محفوظ لحلوح

اشراف الدكتور: نبيل موفق

جامعة الوادي

Mahfoud.lahlouh@gmail.com

ملخص مشروع أطروحة الدكتوراه: "ضمانات الضحية في الدعوى العمومية بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي"

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على النبي المصطفى سيدنا محمد –صلى الله عليه وسلم– أما بعد:

تركزت البحوث والدراسات فيما سبق على كل ما يتعلق بالجريمة والمجرم من حيث الدوافع والأسباب ثم المعالجة والتأهيل وحماية حقوق الانسان–الجاني–، وقد تنامى ذلك خاصة بعد الثورة الفرنسية وظهور تقنينات نابليون، لكن ظاهرة الاجرام ظلت في تطور مستمر وتنوعت صورها وتفاقمت جسامة الأضرار الناتجة عنها مما زاد من معاناة الضحايا.

وتعتبر الشريعة الإسلامية الغراء أول من اهتمت بحقوق ضحايا الجريمة، فكان التشريع الجنائي الاسلامي مبناه على حفظ كليات الشريعة ومقاصدها جلبا للمنافع وتكثيرها ودفعا للمضار وتقليلها في العاجل والآجل، في معاشهم ومعادهم، وهذا كله إرساء لقواعد العدل وتعزيزا للأواصر الاجتماعية وتماسكها بين أفراد المجتمع فيأمن الناس في دينهم وأنفسهم وعقولهم وأعراضهم وأموالهم، وتمنع كل أساليب الاجرام وتعاقب كل من يزعزع أمن واستقرار المجتمع.

لقد أثارت مشكلة ضحايا الجريمة اهتماماً متزايداً في السنوات الأخيرة خاصة في ظل العولمة وثورة الاتصالات والمعلومات، حتى أصبح توجها واضحا في العديد من التشريعات الوطنية وتجاوزه إلى الصعيد الخارجي فظهرت العديد من الصكوك الدولية والاقليمية لحماية الضحية، مما حفزني لطرق هذ الموضوع بعنوان: **"ضمانات الضحية في الدعوى العمومية بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي"**.

تظهر **أهمية الموضوع** في جدته نسبيا حيث بدأت تتجه الدراسات القانونية الحديثة نحو الضحية بعد أن كانت يطغى عليها الاهتمام بالجاني وحقوقه وعقوبته، وتقويمه، وكذا الكشف عن ضمانات الضحية في الدعوى العمومية أثناء التحري والتحقيق والمحاكمة والبدائل الاجرائية بدون محاكمة، ومقارنتها بين الفقه الاسلامي والقانون الوضعي، وتبدو الأهمية جلية في إقامة محاكمة عادلة تعيد الحق للضحية الطرف الواجب حمايته دون الاضرار بالجاني وبأسرع الاجراءات عن طريق العدالة التصالحية. ولا أدل على أهمية هذا الموضوع من تناوله في عديد المؤتمرات الدولية.

وهذا الموضوع يجيب على الإشكالية التالية: **إلى أي مدى كفل القانون الوضعي الضمانات اللازمة للضحية في الدعوى العمومية بالمقارنة مع الفقه الاسلامي؟**

وتعود أسباب اختيار هذا الموضوع إلى قلة الدراسات المتخصصة والملمة بموضوع ضمانات الضحية في الدعوى الجزائية، رغم أهميته، عدم وجود دراسات مقارنة – في حدود اطلاعي– تناولت هذا الموضوع من كل جوانبه بين الفقه الإسلامي والقانون، والحاجة إلى جمع شتات هذا الموضوع في الفقه الإسلامي على المنهج الحديث وبلغة العصر، تسهيل الرجوع إليه وفهمه، وإظهار عناية فقهاء المسلمين به وتقدمهم فيه وخصوصية معالجتهم له. والبحث عن الدور الذي أعطاه المشرع الجزائري للضحية و ذلك في كافة مراحل الدعوى العمومية.

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على ضمانات المحاكمة العادلة الواردة في القانون والوقوف على مدى كفاية الضمانات الواردة فيه ومقارنتها بالفقه الاسلامي، ومعرفة الدور الذي منحه القانون الجزائي للضحية في كافة مراحل المتابعة القضائية الجنائية، وتبيان كافة الحقوق المخولة له من مرحلة التحقيق إلى مرحلة المحاكمة.

كما يهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة تقييمية تحليلية تأصيلية نقدية مقارنة لبيان مدى كفالة كل الضمانات للضحية لإقامة محاكمة عادلة.

منهج البحث: بما أن طرق موضوع البحث سيكون في إطار دراسة مقارنة، فلا غنى عن المنهج المقارن في الموازنة بين وجهتي نظر الفقه الإسلامي والقانون الوضعي حول مختلف عناصره؛ لكن قبل عقد هذه المقارنات، يلزم تتبع آراء الفقهاء ونصوص القانون وشروحها في مظانها، والوقوف على ماهية بعض المضامين ومفاهيمها، وهذا يقتضي استخدام المنهج الاستقرائي والوصفي، مع الاستعانة بالمنهج التحليلي عند الحاجة، في سبيل فهم دقيق للضمانات التي يكفلها القانون للضحية في الدعوى العمومية في مختلف مراحلها وعقد المقارنة مع الفقه الاسلامي.

الدراسات السابقة :إن القيام بأي عمل علمي يقتضي معرفة ما كتب عنه، وغلبة الظن أن ما سيضيفه يكون ذا جدوى في إثراء موضوع البحث وتطويره، ومن هذا المنطلق وحسب ما تيسر لي الاطلاع عليه مما سبق أن كتب حول هذا الموضوع، فقد وقفت على العديد من الدراسات التي تتقاطع مع مشروع دراستي في جزئية أو في العديد منها إلا أنني لم أعثر على دراسة مماثلة شاملة لكل الجزئيات المتعلقة بضمانات الضحية ، وفي كل مراحل الدعوى العمومية والبدائل الاجرائية مع المقارنة مع الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي .

ومن أجل انجاز هذا البحث سأعتمد خطة البحث الأولية التالية:

مقدمة

الفصل الأول: المبادئ الأساسية لضمانات الضحية في الدعوى العمومية في الفقه الاسلامي والقانون

الفصل الثاني: ضمانات الضحية في مرحلة التحري والتحقيق في الفقه الاسلامي والقانون

الفصل الثالث: ضمانات الضحية أثناء المحاكمة الجزائية في الفقه الاسلامي والقانون

الفصل الرابع: ضمانات الضحية أثناء البدائل الإجرائية بدون محاكمة في الفقه الاسلامي والقانون

خاتمة

مصادر ومراجع البحث الأولية: ساعتمد على مراجع فقهية وقانونية مختلفة

مصادر الفقه المعتمدة لدى المذاهب الأربعة ، وكتب شرح السنة وكتب السياسة الشرعية والأحكام السلطانية

وكتب التشريع الجنائي الاسلامي في العصر الحديث وكتب القانون الجنائي العام والخاص وشراح قوانين الاجراءات الجزائية في التشريعات المختلفة إضافة للدراسات الأكاديمية والبحوث والمقالات على مواقع الويب.

الكلمات المفتاحية: ضمانات الضحية

المجني عليه – التعويض–الوساطة الجزائية–الصلح الجنائي–علم الضحايا–مقاصد الشريعة–القصاص –العفو.